( ) تستطلع آراء المواطنين بقانون السلامة الوطنية بعد يومين من بدء العمل به

اجماع على اهمية اصدار قانون (الطوارئ) في ظل الانفلات الامني.. لكن الحذر في التجاوز على روحيته

استطلاع/ حسين كريم العامل

مواطنون قلقون: الاحكام العرفية يجب ان تكون منضبطة قانونياً .. وانسانياً .. وحضارياً مهما كانت غاياتها

اتلفت الدكتاتورية مساحات كبيرة من نسيجنا الاجتماعي الجميل واورثت مجتمعنا الكثير من امراضها واورامها المتسرطنة حتى باتت عملية التداخل الجراحي الآن ضرورة ملحة للمحافظة على ما تبقى من خلايانا غير المصابة بالسرطان. هذا ما عبر عنه العديد من المواطنين ممن يؤيدون فكرة تطبيق الاحكام العرفية كعلاج لإستئصال الخلايا الارهابية لكن البعض كان له وجهة نظر اخرى ترفض هذا الاجراء وهي متمسكة بالحرية والديمقراطية في معالجة أي مشكلة امنية فيما اشار آخرون الى ان اصدار مثل هذا القرار له فوائده لكن يجب ان لا يغالى بأمر تحجيم الحريات هذا المكسب الكبير الذي حصل عليه العراقيون في العهد الجديد.

وحتى لا نتهم بالمحاباة والتوافق مع رأي ضد آخر اجرينا هذا الاستطلاع الذي تعددت فيه الآراء حول فكرة تطبيق الاحكام العرفية وحالة الطوارئ.

التناقض مع المنهج الديمقراطي

اول المتحدثين خالد السامري وهو صاحب محل لبيع المواد الغذائية قال: الاحكام العرفية او قانون الطوارئ افكار قابلة للنقاش ونتيجة للظرف الامني الحالي يجب ان لا تطبق الا في الحالات الشديدة. فالاحكام العرفية تتناقض بشكل كامل مع الديمقراطية ويجب ان نلجأ بدلاً من ذلك الى تفعيل دور قوات الشرطة والاجهزة الامنية قبل اللجوء الى تطبيق تلك الاحكام. فقد سأمنا حالة الطوارئ التي طغت على حياتنا طوال ٣٥ عاماً.. ووافقه الرأي السيد عباس لعيبي قائلاً: نحن مع قانون ادارة الدولة ومع الديمقراطية. وقانون ادارة الدولة لا ينص على الاحكام العرفية لكن لكل قانون استثناء والرأي هو انه يجب تفعيل دور المواطن في حفظ الامن من خلال تزويد الشرطة بالمعلومات الامنية عن تحركات الارهابيين والمشبوهين والعابثين بمقدرات البلد ونحن لسنا بحاجة الى عودة الدكتاتورية من جديد. بينما قال اياد الخفاجي: ان قانون الطوارئ هو ما تتطلبه المرحلة وهو انعكاس للواقع الذي نعيشه الآن وعندما ترتقي النفوس المريضة الى المستوى الديمقراطي فعند ذاك تنتهي الاحكام العرفية. لأن الديمقراطية لا يمكن ان تترسخ في واقع يعج بالارهاب. وقد ايده الرأي الشاعر سمير صالح حيث قال: الاحكام العرفية ضرورة ملحة بعد استشراء القتل المجاني ويجب تطبيقها للحفاظ على دماء اطفالنا الابرياء. فقد جعل الارهابيون والامريكان بلدنا ساحة لتصفية الحسابات ويجب ان لا نسمح نحن بذلك. اما الاديب احمد الباقري فقد قال: نعم اني اؤيد ذلك لأن فرض حالة الطوارئ يمكن ان تضبط الامن وتحقق السلام وتعزز سلطة القانون من خلال محاسبته للمسيئين ومثيري الفتن والارهابيين. في حين قال حيدر محمود: الحكم العسكري حكم بغيض وهذا غير ممكن ويجب عدم معالجة العنف بالعنف وان مفتاح الحل هو ان تقوم الحكومة بمعالجة الوضع الاقتصادي من خلال امتصاص البطالة التي تعد اساس المشكلات الاجتماعية في البلد.

آخرون متفائلون: قانون السلامة مطلوب ان يعمل به وقت الحاجة وليس بشكل مطلق

اما علي راضي فقد قال: نعم انا مع تطبيق الاحكام العرفية لفترة قصيرة جداً للحد من ظاهرة الارهاب والقضاء على الارهابيين. اتمنى الا تطول هذه الفترة لأننا عشنا ٣٥ عاماً من الاحكام العرفية غير المعلنة في ظل النظام السابق.

بينما قال حيدر ابراهيم: انا مع فرض قانون الطوارئ ولكن ليس في كل المدن العراقية ويجب ان يكون محدوداً ويطبق على المناطق الملتهبة فقط. والتي تشهد نشاطات للعناصر الارهابية. في حين قال خضير مجبل: اعتقد ان قانون الطوارئ سيؤتي ثماره.

عصفوران بحجر واحد

وقالت سناء خليل على الحكومة ان تطبق قانون الطوارئ لمواجهة موجات العنف. ويجب ان تقوم بحملة منظمة لتجريد المواطنين من السلاح سواء من خلال شراءه او من خلال حملات تفتيش ومصادرة. وايدتها فاطمة جميل قائلة: لماذا تعقد الحكومة صفقات بالعملة الصعبة لشراء السلاح وهي تبدد اموالنا؟!

حيث الاجدر ان تشتري السلاح من المواطنين وتضرب عصفورين بحجر واحد.

اما عباس اللامي فقال: ان ما يعاني منه اقتصادنا من تدمير هو بسبب وجود عناصر لا تريد الخير لهذا الشعب والمطلوب خطة لتطبيق الاحكام العرفية تستأصل اورام الارهاب من جسد هذا الوطن.

فيما قال سلام عبد: ان تطبيق قانون الاحكام العرفية غير كافٍ اذا لم يسبقه تشكيل جهاز استخبارات يحظى بتعاون المواطنين ودعمهم اضافة الى تعزيز كفاءة قوات الشرطة من خلال توفير ما يكفل لها اداء واجباتها بصورة صحيحة من تسليح وآليات واجهزة اتصال حديثة في حين قال علي حسن: ان تطبيق الاحكام العرفية يجب ان يكون آخر الحلول وعلى وزارة الداخلية ان تجعل عمل الشرطة متواصلاً طيلة الاربع والعشرين ساعة وعدم الاكتفاء بالدوام من الثامنة صباحاً الى مغيب الشمس. كما يجب التأكيد على انتشارهم في كل بقعة في ارض الوطن لتعزيز ثقة المواطن بسلطة القانون. فمن الملاحظ ان تنفيذ اغلب الاعمال الارهابية يتم قبل ساعات الدوام الرسمي.

فرسان ام الحواسم

بينما قال كريم ناصر : يجب تطبيق الاحكام العرفية لمعالجة اخطاء الامريكان الذين فتحوا حدودنا للارهابيين وجعلوا الوطن ساحة لإستدراج وتصفية الارهابيين. اما بهاء شاكر فقد قال: اكيد ان هذا القانون حين يطبق سيقضي على الارهاب وسيساعد على نشر الامن واستعادة سلطة القانون. لكن يجب ان تحدد فترة تطبيقه مقدماً. بحيث لا يتجاوز البضعة اشهر.

اما الاستاذ حيدر كاظم فقد تساءل: ما فائدة الديمقراطية اذا لم يتوفر الامان؟ انا مع أي اسلوب يحقق الامن للمواطن فهو ضروري لإعادة الاعمار وازدهار البلد.

الديمقراطية بدون ضمانات امنية، ما هي الا فوضى يسعى لإدامتها فرسان ام الحواسم. وايده عدنان حسين قائلا : يجب ان لا نسمح للارهابيين بأن يحققوا مآربهم تحت ذريعة الديمقراطية ويجب ان لا تتقيد الحكومة كثيراً بالديمقراطية في معالجة الارهاب فالديمقراطية في نظر الارهابيين هي حرية القتل وتدمير البلاد.

وانا مع تطبيق الاحكام العرفية حتى لا يتمتع الارهابي بالحصانة بحجة الديمقراطية. اما رباب الخزرجي فقد قالت: على الحكومة ان تضرب بيد من حديد وان تطبق الاحكام العرفية في البلاد فوراً فكل تغيير سياسي في العالم يعقبه تطبيق تلك الاحكام لتطهير البلد من جيوب القوى المضادة التي تسعى لإثارة الفوضى.

في حين عبر السيد عقيل رشيد الزاملي عن رأيه قائلاً: يجب ان لا يترك حبل الارهاب على الغارب وعلى الحكومة ان لا تطبق الاحكام العرفية بدون تحديد سقف زمني.

بينما قالت سارة جواد: قبل اللجوء الى الاحكام العرفية يجب تقوية جهاز الشرطة واجهزة الاستخبارات وسن قوانين تعاقب كل من يتدخل بعمل الشرطة. على ان تطبق هذه القوانين مثلاً على شيوخ العشائر والمتنفذين والمسؤولين واصحاب رؤوس الاموال. عندها يستتب الامن من دون الاحكام العرفية.

ما بين الثأر.. واختلاف وجهات النظر

مقتل الكثيرين في مدينة العمارة والقاتل مجهول

ميسان/ محمد الحمراني

لقد كثرت خلال الايام الماضية، ظاهرة القتل العمد او التفجير وهذا ما جعل الفراغ الامني يتسبب في حوادث لم يكن لها وجود سابقاً في مدينة العمارة وهي في الاغلب تتولد بسبب العداءالشخصي او الاختلافات في وجهات النظر.

صرخة موت

ففي منطقة الثورة احس احمد وهو شاب في الثلاثين من العمر بأن شيئاً ما يحترق قرب السياج الخارجي لمنزلهم وحين خرج الى الباب تفاجأ بأنها قنبلة محلية وهي تتكون من علبة صغيرة من صفائح ممتلئة بالبارود ومعه القليل من الـ(تي. ان. تي) وتخرج منها فتيلة صغيرة.. حرقها هو الذي يؤدي الى الانفجار. نعود الى حكاية (احمد) ... فهو لم يكن امامه خيارات كثيرة.. فلم يتمكن من العودة الى عائلته لإخبارها ولم يكن بإمكانه ان يقول كلمة.. كانت صرخته التي اراد بها ان يحذر العائلة.. هي ذات الصرخة، التي امتزجت مع النيران وصوت الانفجار التي اسقطته ميتاً بين انقاض الباب والجدار.

وعلى اثر خلاف في وجهات النظر شبّ خلاف في حي الرسالة بين حلاق واحد ابناء المنطقة الذين يترددون على الحلاق ولكن الخيرين سعوا الى تقليل حدة التوتر وفي النهاية اتموا الصلح بينهما، امام مرأى الكثير من ابناء المنطقة.. ولكن في الصباح علا صوت انفجار هائل. .يقول الحلاق (جاسم) بأنه عرف من جيرانه انه في الساعة الخامسة صباحاً تعرض محله الى تفجير، كما حصل حادث آخر في محل حلاقة في منطقة حي المعلمين القديم هذه المرة كانت المواجهة مباشرة.. حيث ادى نقاش حاد داخل محل الحلاقة الى تقاطع في وجهات النظر بين احد الزبائن والحلاق لم يكن في محله غير الرجل، الذي يحلق شعره والآخر الذي يتكلم معه وعندما وصل الحوار الى نهايته اخرج الزبون مسدساً وافرغه في رأس الحلاق وهرب بسيارته الحديثة، الى جهة مجهولة!!.

قتل لا سرقة

وعثر اهالي منطقة (ابو سبع) على الطريق الواصل ما بين (العمارة/ الناصرية) على جثة رجل في شاحنة صغيرة ولكن الغرابة لا تتوقف عند هذا الحادث فقط انما تتجاوزه، فلقد استغرب كل من شاهد الحادث .. فالسيارة لم يسرق شيئاً مما تحمله من مواد غذائية كما انها اساساً لم تسرق وكذلك النقود التي اغلبها بـ(الدولار) لم يؤخذ منها شيء، وهذا ما جعل من شاهدوا الحادث يحيلونه الى عداء شخصي او ثأر عشائري.. انها ليست قصص من المخيلة ولكن هذا ما يجري حول سكان مدينة العمارة.

فبعد ان انتهت حكومة صدام.. تركت الكثير من العادات القديمة، التي اججها البعثيون ومنها استنهاض الحس العشائري والدفع بإتجاه اخذ الثأر وتأجيج السلوك العصابي وعدم احترام الرأي الآخر... اذن حوادث القتل التي تجري في العمارة والتي اغلبها تسجل ضد مجهول... تحتاج الى جهود توعية كبيرة للقضاء على الحس العدائي الذي ترك آثاره على الشخصية العراقية المعاصرة ومن الضروري جداً.. ان تتكاثف الجهود في مديرية شرطة العمارة... للقضاء على ظاهرة القاتل المجهول.

أيها المستهلكون احذروا غذاءكم هذه الايام

صائب أدهم

بين فترة واخرى تحذرنا وزارة الصحة من تناول بعض الاغذية المصنعة محلياً او المستوردة. ومن جهة اخرى تحذرنا من استخدام العديد من مستحضرات التجميل والعطور ومنها على سبيل المثال مستحضرات مصنعة في دول الامارات أو ايران او قبرص او اسرائيل...

لكن كثيرين منا للأسف لا يأخذون بنصائح وتحذيرات وزارة الصحة، واعتقد ان السر الذي يكمن وراء ذلك. هو رخص اسعار هذه المنتجات اولاً. وثانياً علب هذه المنتجات تحمل علامة تجارية معروفة لدى جمهور المستهلكين ومؤثرة فيهم او داخله في (مزاجهم..) مثل (كريمات، وعطور كريستيان ديور او مدام شانيل او كاترين دونوف وغيرها... ان الظاهرة ينطبق عليها المثل المأثور: (ان كنت تدري فتلك مصيبة وان كنت لا تدري فالمصيبة اعظم).

انفتاح غير ملحوظ

وقد ساعد هذا التدفق الغذائي والمستحضراتي، انفتاح السوق العراقية امام دخول هذه البضائع المغشوشة انفتاحاً غير متحفظ او مشدد اضافة الى زيادة حركة التهريب أي التجارة غير الشرعية، ولا ننسى كذلك ضعف الوعي او غيابه بين اوساط كثيرة من شرائح المجتمع. وهو عنصر مهم في التفريق بين ما هو غث أو سمين. مضاف الى ذلك انتشار ظاهرة الربح السريع والجشع لدى الكثير من التجار وباعة المفرد. الذين صاروا يعرفون جيداً من اين تؤكل الكتف هذه الايام..! ولم يعد سراً ان يوجد في مجتمعنا ذاك الذي يمكن ان نطلق عليه المستهلك المفضل أي الذي لا يستطيع التمييز او انه أسير رغبته أو سير معدته او أسير مظهره..

وأدعو من خلال هذه الصحيفة الى وقف حالة الانفلات الغذائي أي الجري وراء معلبات لا نعرف فترة انتاجه او تاريخ انتهاء صلاحية استعمالها، كذلك لا نعرف كيف دخلت اسواقنا ومن أي المناشئ هي.

وأذكر لقاء مع مدير معهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة اعلن فيه ان الوزارة بصدد انشاء مختبرات ميدانية لفحص المواد الغذائية المستوردة عند المناطق والمنافذ الحدودية البرية والبحرية لرد البضائع الفاسدة والمغشوشة وبخاصة الغذائية الى مناشئها والسماح بدخول البضائع التي تتوفر فيها الشروط الصحية وشروط السلامة البشرية. لكن لا اعتقد ان هذا المقترح نفذ، فلو انه نفذ لما غرقت اسواقنا كما هو اليوم ببضائع مجهولة الهوية والاصل ولما لجأت وزارة الصحة الى شن حملات دورية لمراقبة نوعية هذه البضائع وتحذير المواطنين من الاقبال عليها.

لنبرمج غذاءنا

ومرة اخرى اعود الى ظاهرة الانفلات الغذائي، وقصدي ان يكون المواطن نفسه رقيب نفسه وان (يبرمج) غذاءه ويحدد نوعيته. فلقد وهبتنا الطبيعة خيرات وفيرة وعظيمة ممكن ان تجعلنا في غنى عن أية معلبات مستوردة مزينة برأس بقرة ضاحكة او خروف منتصب القرنين او سمك افقده التجميد من كل فائدة غذائية. وباختصار لنأكل ما تنتجه ارضنا وان يكون غالي الثمن. فالصحة والسلامة هي الاغلى وكل غالٍ رخيص. خاصة أن مستشفياتنا لم تعد تحتمل المزيد من حالات التسمم الغذائي لان لديها ما يكفيها من حالات معالجة التسمم الارهابي والانفلات الامني.

ولا أجعل من نفسي هنا ناصحاً او واعظاً، لقد كنت شخصياً منذ أيام قليلة احد ضحايا التسمم الغذائي، والمثل يقول: الوقاية خير من العلاج وليس العكس..

ندعو الله تعالى ان يديم علينا نعمة الصحة ويدلنا دائماً الى طرق الوقاية، الوقاية بكل انواعها ومفاهيمها..

قوة التدخل السريع في الناصرية.. الأنموذج لمهمة الطوارئ

أمنت الحماية لنقل ٢٦ ألف طن من الحبوب.. ودهمت بعض أوكار الإرهاب.. وطاردت عصابة أم عنيج

الناصرية/المدى

قوة التدخل السريع في محافظة ذي قار جهاز مهم من أجهزة الشرطة الفاعلة في تأمين الحماية لقوافل الشاحنات التي تقوم بنقل المواد الغذائية من/٤/ موانئ البصرة والمحافظات إلى مركز محافظة ذي قار.

لقد عملت هذه القوة في الشهر الماضي على تأمين الحماية لأكثر من ٢٦ ألف طن من الحبوب التي نقلتها قوافل الشاحنات من البصرة إلى سايلو الناصرية مساهمة بذلك في تأمين وصول مفردات البطاقة التموينية للمواطنين في المحافظة التي تعرضت للتذبذب في الأشهر الأخيرة بسبب عمليات التسليب التي تتعرض لها الشاحنات من قبل عصابات أم عنيج على طريق (بصرة - ناصرية).

قوة ساندة

ولتسليط الضوء على عمل قوة التدخل السريع قال الرائد مطر بنيان الشريفي آمر القوة: لقد جاء تشكيل هذه القوة وتسميتها بهذا الاسم بعد ٢٠٠٣ حيث كانت تسمى سابقاً (طوارئ الشرطة) ومهامها تنصب على التدخل السريع لحسم القضايا الجنائية المهمة. وهي تتدخل في أغلب الأحيان كقوة ساندة لقوة مراكز الشرطة في المحافظة.

وإن من أولى مهام القوة هي مرافقة القوافل وأرتال الشاحنات التي تقوم بنقل المواد الغذائية وتأمين وصولها إلى مراكز التموين في المحافظة وقد قمنا في الشهر الماضي بتأمين الحماية لأكثر من ٢٦ ألف طن من الحبوب وحماية صهاريج البنزين والمشتقات النفطية القادمة من البصرة.

كما قامت دورياتنا بعدة هجمات على عصابة أم عنيج على الطريق السريع الرابط بين (الناصرية - بصرة) واستولت على ثلاث سيارات بيك آب تابعة لأفراد العصابات.

كما تساهم قوتنا في حماية المواقع الأثرية الواقعة خارج المحافظة. من خلال مرابطة المفارز في تلك المناطق أو من خلال دورياتنا الآلية المتجولة.

كما إن لدورياتنا حضوراً متميزاً على الطريق السريع حيث تقوم بالاشتراك مع أقسام مديرية الشرطة وقوات الدفاع المدني في تأمين الحماية للطريق فضلاً عن مساهمتها مع قوات شرطة النجدة في تنفيذ الواجبات الليلية في مركز المحافظة. وتأمين الحماية لليارات الدنانير التي تتسلمها المصارف.

ملاحقة عصابات

وأضاف: لقد ضبطت دورياتنا ثلاث سيارات حكومية مسروقة في منطقة الديمة الصحراوية التابعة لناحية البطحاء وسلمتها إلى مديرية الشرطة في/٣/ ٢٠٠٤. كما استولت على ثلاث سيارات بيك آب دبل قمارة وسوبر ٨٢ وسيارة أوبل بتاريخ/٤/ ٢٠٠٤ بعد مصادمات عنيفة مع عصابات أم عنيج على طريق (ناصرية - بصرة). وكذلك قامت قوتنا بالاشتراك مع شرطة البلدة والبطحاء بإلقاء القبض على المتهمين بتسليب الزوار الإيرانيين بتاريخ ١/ ٣/ ٢٠٠٤. كما تمت إعادة إحدى الشاحنات المحملة بالمواد الكهربائية والمولدات إلى أصحابها وهم من المقاولين الهنود بعد مطاردة اللصوص فضلاً عن تعرض ثلاثة من أفراد قوتنا إلى الإصابة وتضرر إحدى سياراتنا أثناء قيامهم بإبطال مفعول ثلاث عبوات ناسفة كانت مزروعة بمحاذاة الموقع العسكري السابق إضافة إلى مساندتنا اليومية لمراكز الشرطة في تنفيذ عمليات إلقاء القبض على المجرمين والمشتبه بهم.

قلة التجهيزات وضعفها

وعن مساهمة القوة في استتباب الأمن في المحافظة قال الرائد مطر الشريفي: منذ سقوط النظام السابق ولحد الآن وضعت مديرية الشرطة الكثير من الخطط اللازمة لحفظ الأمن في المحافظة. وقد باشرت قوتنا بتنفيذ تلك الخطط وأثمرت عن إلقاء القبض على عدد كبير من المجرمين والمخالفين للقانون. ونحن جادون في تنفيذ واجباتنا حتى يتم تحقيق الاستقرار الأمني الذي يليق بالعراقيين وقد استنفرنا كامل قوتنا لتحقيق هذا الهدف بعد نقل السيادة.

وعن معوقات العمل قال: إن الشرطة بشكل عام تفتقر إلى بعض الأسلحة الساندة والتجهيزات والآليات اللازمة إضافة إلى المباني وأجهزة الاتصال وعليه أقترح تسليح الشرطة بسلاح متوسط يكافئ أسلحة الطرف الآخر وتجهيزها بما يؤهلها للقيام بدورها المطلوب.